S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/936
1 September 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة
إلى رئيس مجلس الأمـــن مـــن الممثل الدائم
لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة من ماتيه غرانيتش، وزير خارجية جمهورية كرواتيا، تتضمن موقف جمهورية كرواتيا بشأن تعاونها مع المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيفان شيمونوفيتش
الممثل الدائم

010999 010999 99-25238

المرفق

رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية كرواتيا

إن من دواعي الشرف لي أن أتوجه إلى مجلس الأمن، وقد دفعني إلى ذلك رسالة (S/1999/912) غابرييل كيرك ماكدونالد، رئيسة المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، وهدف توضيح مواقف الحكومة الكرواتية فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة الدولية.

لقد تعاونت كرواتيا بنجاح حتى الآن مع المحكمة الدولية وهي تعتزم القيام بذلك في المستقبل. إن المشاكل المصادفة في إطار تعاون كرواتيا مع المحكمة الدولية، والمشار إليها في رسالة حضرة القاضية ماكدونالد، هي في معظمها ذات طابع قانوني وإجرائي، ويمكن التغلب عليها بسهولة بإبداء قدر أكثر بقليل من حسن النية والتفهم.

وما يدعو حكومة كرواتيا إلى الاستغراب أن رئيسة المحكمة الدولية لم تأخذ في اعتبارها الأمثلة المتنوعة العديدة التي تدل على حسن تعاون كرواتيا حتى الآن. إن جمهورية كرواتيا، كضحية من ضحايا العدوان، هي التي أيدت فكرة إنشاء المحكمة الدولية، وبعد ذلك سارعت إلى الموافقة على إنشاء مكتب الاتصال التابع للمحكمة في زغرب. ومن أجل تيسير تعاونها التام مع المحكمة، اعتمدت كرواتيا قانونا دستوريا خاصا بشأن التعاون مع المحكمة الدولية، أزالت بموجبه من قوانينها الوطنية أي عوائق محتملة أمام هذا التعاون. ومن أجل زيادة هذا التعاون، أنشأت الحكومة الكرواتية مكتب التعاون مع المحكمة الدولية الذي يتألف مجلسه من كبار المسؤولين في الحكومة.

إن أشكال تعاون كرواتيا مع المحكمة الدولية حتى الآن متنوعة وعديدة. وهي تشمل تقديم الوثائق، والمساعدة في إجراء عمليات التحقيق في الميدان، وغير ذلك من سبل التعاون، بما في ذلك أكثرها حساسية، مثل المساعدة في التسليم الطوعي للمتهمين وتسليمهم. وأود تذكيركم بأن جمهورية كرواتيا، في الأسابيع الثلاثة الأخيرة فقط نقلت المتهم فينكو مارتينوفيتش شتيلا إلى المحكمة. وترد معلومات غزيرة عن التعاون المتواصل والوثيق لكرواتيا في "الورقة البيضاء عن تعاون كرواتيا مع المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١" التي ستصبح متوفرة عما قريب.

ولم يكن الهدف من النقد الموجه بين الحين والآخر بشأن بعض جوانب عمل المحكمة الدولية هو تعطيل عمل المحكمة. فعلى العكس من ذلك، أرادت كرواتيا تحسين العمل الذي تضطلع به المحكمة ومواءمته مواءمة تامة مع أهداف المحكمة والولاية التي أناطها بها مجلس الأمن. ومن الأمثلة على ذلك، مسألة

الخلافات بشأن التفسير القانوني للسلطات المخولة للمدعي العام للمحكمة الدولية، فيما يخص مسألة أمر المثول أمام المحكمة الموجه إلى الدول والأفراد الذين يتصرفون باسم الدول مثل كبار الموظفين في الدولة. وفي تلك المناسبة، نجحت كرواتيا في تقديم حجج قانونية فيما يتعلق بإجراءات المحكمة.

وفي الرسالة التي وجهتها رئيسة المحكمة إلى مجلس الأمن، والتي ذكرت فيها المشاكل المصادفة في إطار تعاون كرواتيا مع المحكمة الدولية، أشارت إلى "استمرار جمهورية كرواتيا في رفضها تسليم ونقل ملادن ناليتيليتش توتا"، والدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الجرائم التي ادعي وقوعها خلال عمليتي "الوميض" و "العاصفة" اللتين قام بهما الجيش والشرطة. وهاتان القضيتان قانونيتان وإجرائيتان من حيث الطابع ويمكن حلهما بالسبل القانونية العادية.

لقد بدأت الدعوى الجنائية ضد ملادن ناليتيليتش توتا في محكمة الإقليم في زغرب وفضلت السلطات الكرواتية الانتهاء من الدعوى في كرواتيا قبل نقله إلى المحكمة الدولية. ومع ذلك، ووفقا للقانون الدستوري بشأن التعاون مع المحكمة الدولية والنظام الأساسي للمحكمة الدولية، فإن كرواتيا، بالاستناد إلى الإجراءات المنصوص عليها في القانون الدستوري، مستعدة للموافقة على نقل ملادن ناليتيليتش توتا إلى لاهاي. وقد بدأت بالفعل إجراءات تسليمه، والسبب في تأخرها هو الظروف الصحية المتدهورة للمتهم التي أعاقت سير الإجراءات. ونظرا لتحسن الحالة الصحية للسيد ملادن ناليتيليتش، حسب التقرير الطبي المؤرخ ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، فقد استؤنفت الآن إجراءات نقله، في محكمة الإقليم في زغرب، وفقا لأحكام القانون الدستوري بشأن التعاون مع المحكمة الدولية. وحكومة جمهورية كرواتيا مصممة على تنفيذ قرار المحكمة. ودعوني أيضا أشير إلى أن بعض عمليات التسليم إلى المحكمة الدولية وإلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من قبل دول أخرى قد استغرقت وقتا أطول بكثير من الإجراءات الحالية لتسليم السيد ناليتيليتش.

إن حساسية كرواتيا من أي ربط لعمليتي "العاصفة" و "الوميض" اللتين قام بهما الجيش والشرطة بأي أعمال إجرامية مرده أن أراضيها التي كانت محتلة في السابق قد حررت في هاتين العمليتين. ونتيجة لذلك نشأ توازن جديد في المنطقة لصالح ضحايا العدوان، وثبت أن ذلك كان شرطا أساسيا لنجاح المفاوضات وإتمام اتفاقات دايتون للسلام. ومع ذلك، فإن كرواتيا تسلم باحتمال أن يكون بعض الأشخاص غير المسؤولين قد ارتكبوا أفعالا إجرامية في إطار العملية المشروعة تماما. وقد عاقبت السلطات القضائية الكرواتية بالفعل بعض هؤلاء المجرمين. إن الخلافات القائمة بين الهيئات الكرواتية والمحكمة بشأن وجوب نقل بعض الوثائق فيما يتصل بعمليتي "الوميض" و "العاصفة" هي في معظمها ذات طبيعة إجرائية.

وفي أعقاب استلام طلب المدعي العام للمحكمة الدولية بشأن الحصول على بعض الوثائق المتصلة بعمليتي "الوميض" و "العاصفة"، اشتكى الممثل القانوني لكرواتيا بأن هذه القضايا تتجاوز اختصاص المحكمة، واقترح أن تقوم المحكمة بالبت في هذه المسألة القانونية الهامة. وترى جمهورية كرواتيا أنه لتحقيق ذلك يمكن اللجوء إلى الآليات المناسبة المنصوص عليها في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وأنه

يمكن للمحكمة من خلال هذه الآليات التوصل إلى الاستنتاجات والقرارات المناسبة. ويمكن اعتبار الإجراء السابق بشأن مسألة أمر المثول أمام المحكمة، الذي شمل الاستعانة بخبراء قانونيين دوليين بارزين بصفة أصدقاء للمحكمة، نموذجا يحتذى به. وبالتالي فإن اقتراحنا هو أن تحل المسألة موضع الخلاف بين جمهورية كرواتيا والمحكمة الدولية في دائرة المحكمة. إن تمكين المحكمة الدولية من اتخاذ قرار بشأن قضايا تنطوي على خلاف في الرأي بشأن مسائل قانونية بين المدعي العام للمحكمة وفرادى الدول يعزز ثقة الدول في أعمال المحكمة ككل.

ونحن نعيد التأكيد على أن جمهورية كرواتيا ستنفذ قرارات المحكمة الدولية، كما سبق لها وفعلت. كما أن جمهورية كرواتيا سوف تقبل بفتوى استشارية محتملة من محكمة العدل الدولية إن طلب مجلس الأمن فتوى بشأن ذلك الموضوع.

وفي الختام، تأسف جمهورية كرواتيا لأن المشاكل المبينة فيما يتعلق بتعاونها مع المحكمة الدولية قد عرضت على مجلس الأمن، وتعرب عن الأمل في أن تُحل بنجاح قريبا بالسبل القانونية وبالاتصال المباشر مع المحكمة. وسوف ترسل كرواتيا رسالة بهذا الشأن إلى رئيسة المحكمة الدولية تتضمن اقتراحات مناسبة.

(توقيع) ماتيه غرانيتش